** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
May 23, 2018 11:32:57 AM GMT+02:00		276	7	Received

البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيف
GENEVA

Ref/ 279/18
Date: 23/05/2018

The Permanent Mission of The Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and with reference to its Note Verbal dated 1/3/2018, has the honour to transmit herewith inputs of the Government of Iraq about best experiences and practices of contribution of development to the enjoyment of human rights, as well as challenges, conclusions and recommendations, concerning Para (6) of the General Assembly resolution A/RES/35/21.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, May 2018

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

Enclosure (6 Pages)

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
iraq.unog@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

التجارب والممارسات الفضلى للحكومة العراقية بخصوص القرار رقم 21 الصادر خلال الدورة 35 والمعنون: "إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان":

1. بعد دحر عصابات داعش الارهابية من سيطرتها على العديد من مدن العراق تعمل حكومتنا في استعادة سيادة القانون وجهودها من اجل احداث التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ضمن عملية اعادة الاعمار والمصالحة الوطنية والعمل على الحد من العنف وكل اشكال الارهاب، ومعالجة حالة التدهور في حقوق الانسان في المناطق المحررة ولا سيما معالجة آثار اضطهاد الاقليات الدينية.
2. العمل على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرغم من التحديات الناجمة من آثار الارهاب، واعتماد "الاستراتيجية الوطنية" في "مكافحة الارهاب" التي اعطت الاولوية للاعتبارات المتعلقة بحقوق الانسان.
3. مواصلة الجهود للحد من الفقر وتأثيره على الفئات الهشة في المجتمع، وهناك تقدم محرز من خلال سن التشريعات واعتماد الاستراتيجيات، مثل الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر واستراتيجية التعليم والتعليم العالي ومحو الامية ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والفساد.
4. هنالك جهود مبذولة فيما يتعلق بحقوق النساء والاطفال وذوي الاعاقة، من خلال اعتماد "الاستراتيجية الوطنية" لمكافحة العنف، واستراتيجية الرعاية الصحية بالأم والطفل، وتشريع قانون رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الاعاقة.
5. اعتماد قانون مكافحة الاتجار بالبشر، قانون حقوق الصحفيين وقانون حماية المعلمين والقانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية وحقوق العاملين في القطاع الخاص.
6. تقدم العراق بالانضمام الى عدد من صكوك حقوق الانسان، وفيما يتعلق بالتقارير التي تأخر تقديمها الى الهيئات المنشأة بمعاهدات، فقد انشئت لجان وطنية لتنفيذ تلك التوصيات ولكافة الاتفاقيات التعاهدية وبروتكولاتها الاختيارية والتي يعد العراق طرفا فيها.
7. اعتماد خطة وطنية لحقوق الانسان التي من شأنها تشجيع احترام الحقوق في جميع مجالات الحياة، وكذلك تلقي الشكاوى والتحقيق فيها وكتابة التقارير وارسال توصيات الحكومة، كما ان الحكومة قد اصدرت مبادئ توجيهية لجميع الوزارات الى التعاون مع المفوضية، فضلا عن ان المفوضية قد اجرت بالفعل العديد من البرامج والانشطة بما في ذلك حرية التعبير ودعم وسائل الاعلام والمجتمع المدني، واقترحت انشاء محكمة متخصصة في مجال حقوق الانسان وواصلت الحكومة تقديم الدعم الى المفوضية، لتمكينها من الاضطلاع بدورها بفعالية.
8. بعد تغيير الوضع السياسي في البلاد عام 2003 وما تلاها من حالة عدم الاستقرار وتفشي الارهاب واثاره، زادت الحاجة الى الدعم الدولي لتعزيز وبناء القدرات في مجال حقوق الانسان.

*من وجه نظر حكومتكم هل بإمكان خطط التنمية القيام بجميع أعمال حقوق الانسان بما في ذلك الحق في التنمية ؟ يرجى تقديم أمثلة ملموسة للسياسات وخطط العمل وأي ممارسات فضلى أخرى ذات علاقة .. وعلى وجه التحديد مساهمة خطط التنمية في جميع حقوق الانسان ؟

١) تأتي استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) في اطار سلسلة من الاستراتيجيات التنموية المتعاقبة التي ترجمت اعتماد نهج ومبادئ وتوجهات عامة للتنفيذ قائمة على حقوق الانسان في كافة مراحل التخطيط ووضع برامجها تمشيا مع المواثيق والآليات الدولية لحقوق الانسان .

٢) تتخذ خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) اطارا هاما بموجب اسهامها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة SDGs - ٢٠٣٠ المرتبطة بأعمال حقوق الانسان .. وقد تضمنت اشارات صريحة الى الفئات الهشة مثل الاشخاص ذوي الاعاقة والاطفال والمسنين والمرأة والمهاجرين وغيرهم من أصحاب الحقوق ... والالتزام بالعهد بأن لا يترك أحد في الخلف . والوصول الى من هم في المؤخرة أولا . ويمثل الالتزام في نفس الوقت بمبادئ حقوق الانسان والمساواة وعدم التمييز وسلطت الضوء على الحاجة الى ضمان مشاركة المجتمع المدني الكاملة ودوره الرئيسي في الرصد والتنفيذ والمساهمة في فتح فرص للتعاون والشراكة والتآزر .

٣) ومن جانب آخر هناك اشارة الى امكانية استخدام آليات وطنية لحقوق الانسان . بما في ذلك الاجراءات الخاصة بإعداد تقارير الاستعراض الدوري الشامل بموجب الاتفاقيات المعاهدات المتعلقة بحقوق الانسان والمصادق عليها من قبل العراق وهي من المهام التي تضطلع بها وزارة العدل ودور اللجان التي تشكلها من الوزارات والجهات ذات العلاقة من ضمنها وزارة التخطيط لتأخذ بعين الاعتبار توصيات آليات حقوق الانسان الدولية والاقليمية والوطنية بموجب طبيعة تلك الاتفاقيات مثل اتفاقية سيداو .. واتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة أو اتفاقية التمييز العنصري .

٤) الاستجابة لانتهاكات حقوق الانسان وفي سياق دعم المناطق المحررة اعدت وزارة التخطيط وثيقة وطنية لإعادة اعمار المناطق المحررة تهدف الى تحقيق الانصاف ورفع الظلم عن الفئات الذين يعانون من سوء الوضع الاقتصادي وانتهاك الحقوق . تحقيق المزيد من المكتسبات في مجال احترام حقوق الانسان وسيادة القانون وتيسير الوصول الى العدالة والمساواة والانصاف وعدم التمييز وتكافؤ الفرص . واعمال مقاربة النوع واشاعة ثقافة حقوق الانسان وثقافة التعايش السلمي . ونشر قيمها ".

٥) كما تهدف السياسات الحكومة "لادماج مبادئ حقوق الانسان وحماية الحقوق الفئوية والنهوض بها (كحقوق الطفل، في التعليم والصحة وفي وضعية الاعاقة. وحقوق المهاجرين واللاجئين والمشردين)". من خلال القيام باعداد سياسة لحماية الطفل في العراق (٢٠١٧-٢٠١٩) .. ولوزارة التخطيط دور اساسي ومحوري في جهود اعدادها بالتعاون مع الوزارات والجهات ذات العلاقة. اضافة الى اعداد الخطة التنفيذية لهذه السياسة.

٦) اعداد الخطة التنفيذية الوطنية (المتعلقة بوزارة التخطيط) حول القرار ١٣٢٥ المتعلق بالمرأة والامن والسلام ودور المؤسسات في اوقات السلم والحرب ليشمل الحماية القانونية لحقوق المراة، واقتراح بيئة تمكينية لرفع مستوى مشاركتها في منظومة التفاعلات التنموية وفي قوة العمل لغرض ادماجها في عملية التنمية الاقتصادية .. واصلاح المؤسسات الاقتصادية والقانونية لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص للنساء والرجال، واجراء التعديلات على قوانين الاسرة، مثل حماية المراة من العنف، والحقوق السياسية. واحداث تغييرات نوعية في الثقافة السائدة والقائمة على التمييز على اساس النوع الاجتماعي والمساواة العدالة والانصاف بين الجنسين، وانشاء منظومة فكرية حديثة تستطيع من تمكين المراة اقتصاديا. وضمان وصول المراة الى المنافع والخدمات الاجتماعية وادماجها في المجتمع.

*من وجهة نظر حكومتكم ماذا يمكن تضمينه في التقرير لشرح السياق المفاهيمي والتمثيل الشامل لمساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الانسان؟

٧) في عام ٢٠١٤ الغيت وزارة حقوق الانسان ..... وفي الواقع تؤدي الوزارات المعنية دورها وبحسب اختصاصها ازاء متطلبات حقوق الانسان ،كوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدوائرها المختلفة، ووزارة التخطيط ووزارة العدل، والصحة والمهجرين ،فضلا عن المفوضية العليا كحقوق الانسان فضلا عن المفوضية العليا لحقوق الانسان وغيرها .. ليتحقق الدور المتكامل كل بحسب طبيعة اختصاصه..

٨) وجاء دور المفوضية العليا لحقوق الانسان التي تاسست في العام ٢٠٠٨ لاجل اشاعة ثقافة حقوق الانسان في العراق وحمايتها وتعزيزها وضمانها ومراقبة الانتهاكات وتقويمها وتتولى المهام التالية:

- اعداد الدراسات والبحوث وتقديم التوصيات في المسائل المتعلقة بتعزيز وتنمية حقوق الانسان.
- تقديم التوصيات والمقترحات لانضمام العراق الى المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في اعداد استراتيجيات واليات عمل مشتركة لضمان تحقيق اهدافها.
- تقديم توصيات ومقترحات الى اللجان المكلفة باعداد التقارير التي يلتزم العراق بتقديمها الى الامم المتحدة.
- القيام برفع تقرير الى مجلس النواب سنويا حول حالة حقوق الانسان في العراق.
- نشر ثقافة حقوق الانسان من خلال عقد المؤتمرات والندوات الاجتماعية والفنية واصدار المطبوعات ونشر ثقافة حقوق الانسان في المناهج التعليمية والتربوية.
- استمرار التواصل والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية من اجل تحقيق اهداف المفوضية.

***من وجهة نظر حكومتكم ما هي التحديات والعقبات التي تواجهونها في تعزيز حقوق الانسان بما في ذلك الحق في التنمية للجميع والتي يلتئ عنها ضعف التنمية ؟**

هناك جملة تحديات رافقت خطط التنمية خاصة بعد عام ٢٠٠٣ والمتعلقة بالممارسات الفضلى لحقوق الانسان خاصة فيما يتعلق بالفئات الهشة كالطفولة والمعوقين والمسنين والمرأة ، وأطفال الشوارع والمتسولين والهجرة والتهجير .. والمشاكل الاقتصادية والامنية والصحية وهي على رأس التحديات التي يعاني منها المجتمع ككل والفئات المذكورة بشكل خاص . . وفي سياق التحديات ذات الصلة بالقطاعات التي ألقت بظلالها على الاوضاع الاجتماعية وحقوق الانسان خلال تنفيذ خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ – ٢٠١٧) وهي كما يلي بحسب القطاعات الاتية :

الصحة

١- ضعف كفاءة النظام الصحي وتقادم البنى التحتية للمؤسسات الصحية .
٢- تلبية الاحتياجات الملحة وتحسين الخدمات الصحية .
٣- تقوية الادارة الصحية الوطنية .
٤- التدريب وبناء القدرات .
٥- تعبئة الموارد .
٦- تراجع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية والصحية في العمل في القطاعين العام والخاص ، وضعف الخدمات الصحية التخصصية .
٧- ضعف آلية تقديم الخدمة المتأتي من ازدواجية العمل للملاكات الطبية والصحية في العمل في القطاعين العام والخاص . وضعف الخدمات الصحية التخصصية .
٨- ضعف الحوكمة الادارية ومقومات تحديث معايير الجودة الصحية .
٩- ارتفاع معدلات الامراض الانتقالية بسبب ضعف نظام الوقاية الصحية وتقادم البنى الصحية لخدمات الماء والصرف الصحي وتفاقم مشكلات النزوح وعدم الاستقرار السكاني .
١٠- التغيرات السلبية المناخية وتعاظم مشكلات البيئة وارتفاع مستويات التلوث البيئي (التربة /المياه/الهواء) .

التربية والتعليم

١- تدني نسب الالتحاق في المدارس لا سيما في المراحل المتوسطة والاعدادية .
٢- تفاقم مشكلات البنى التحتية والعجز الكبير في الابنية المدرسية . وتدني كفاءة المرافق الصحية والبيئية خاصة في المناطق المحررة .
٣- اتساع الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية وفجوة النوع . والتفاوتات بين المحافظات .
٤- ارتفاع نسب الأمية لاسيما في المناطق الريفية والنائية، وتدني الالتحاق بالتعليم بالمناطق المتأثرة بالعمليات الإرهابية.
٥- تعرض الطلبة الى الأضرار النفسية والإجتماعية الناجمة عن الأزمات والعنف والإرهاب .
٦- ضعف مواكبة التوجهات التعليمية الحديثة مما حجم من فرص الوصول الى مخرجات تعليمية تنسجم مع الإقتصاد المعرفي .
٧- تدني الأدوار التنموية للتعليم المهني وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل .
٨- ضعف الحوكمة الإدارية بسبب ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية والتعليمية في القطاعين الخاص والعام
٩- تدني تطبيق المعايير التصميمية (المحلية والإقليمية والعالمية) لمتطلبات بناء الجامعات بسبب الزيادة في معدلات قبول الطلاب وتوقف المشاريع التي تلبي متطلبات الجامعة .
١٠- قلة البحوث المنشورة في المجلات العالمية وضعف المعرفة بأساليب النشر والتدريب في مهارات أساليب البحث العلمي.

المرأة

١- ما تزال العوامل الثقافية والإجتماعية لها إنعكاساتها كمحددات رئيسة للأدوار التنموية للمرأة والرجل، وضعف تفعيل بعض القوانين الخاصة بتمكين المرأة .
٢- تعرض المرأة لعمليات عنف ومتاجرة لاسيما في المناطق التي تعرضت للإرهاب والمشاكل الأمنية وضعف برامج العلاج والتأهيل النفسي .
٣- تدني معدلات مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي في القطاع العام والخاص وضعف تمكين المرأة .
٤- الموازنة العامة للدولة غير مستجيبة أو حساسة للنوع الاجتماعي .
٥- ارتفاع حالات الترمل والطلاق والفقر واليتم .
٦- ضعف الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في دعم قضايا المرأة .
٧- استشراء الثقافة المجتمعية القائمة على التمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي .
٨- ارتفاع نسب تسرب الفتيات في المدارس .
٩- هشاشة الاوضاع الصحية للمرأة ونقص الخدمات الصحية للنساء المتعلقة بالصحة الانجابية وتنظيم الاسرة .

التنمية الاجتماعية

١- ارتفاع نسب الاشخاص ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص.
٢- ضعف الخدمات المؤسسية للاشخاص ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص .
٣- ضعف الوعي بتعليم وتأهيل وادماج الاشخاص ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص .
٤- استمرار معدلات الفقر المتعدد الابعاد بالارتفاع لاسيما في المحافظات التي تعرضت للارهاب .
٥- ارتفاع معدل عمالةى الاطفال وزيادة حالات العنف ضد الاطفال والنساء .
٦- تصاعد نسب الادمان على المخدرات والمسكرات والتدخين وضعف الجانب الرقابي لها .
٧- ضعف منظومات الضبط التربوي والارشاد والتوجيه النفسي .
٨- ضعف الروابط الاسرية وتدني مستويات التماسك والالتزام الاجتماعي .

- الشباب

١- تفشي ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب .
٢- سوق عمل محدود التجانس وضعيف الكفاءة مع توسع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .
٣- ارتفاع معدلات الهجرة الى الخارج وانسداد الافاق المستقبلية امام الشباب داخل بلدهم .
٤- ارتفاع معدلات الادمان على المخدرات والكحول بين الشباب .

***ماهي التوصيات الناتجة عن التحديات والممارسات الفضلى لضمان مساهمة التنمية واشراك جميع حقوق الانسان.. ليتم ادراجها في تقرير اللجنة الاستشارية ؟**

اهم التوصيات العامة الواجب اتباعها في تحقيق تنمية بشرية واجتماعية مستدامة تراعي حقوق الانسان وبموجب الفئات والقطاعات الاجتماعية الاتية :-

الصحة

١- تطوير البنى التحتية الصحية .
٢- تحسين آلية تقديم الخدمات الصحية .
٣- ازدياد مستوى تمويل القطاع الصحي/ زيادة التخصصات المالية وتطوير الادارة المالية.. اضافة الى تعظيم الموارد المالية والنهوض باقتصاديات الصحة .
٤- تحسين وتحديث التقنيات الطبية وخفض كلفتها.
٥- تحسين نظام الوقاية الصحية والتشخيصية.
٦- تطبيق الحوكمة الادارية في القطاع الصحي .
٧- اعادة اعمار وتأهيل المؤسسات الصحية في المناطق المتضررة من الارهاب من خلال اصلاح البنى التحتية وتعزيز البرامج الوقائية والعلاجية وتصميم سياسات وبرامج صحية لتاهيل الاسر المعرضة الى الصدمات النفسية والحد من امتداد اثارها على المديات الطويلة .

التربية والتعليم

١- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال،المرحلة الابتدائية ، والمتوسطة، الاعدادية والتعليم المهني .
٢- توفير الابنية والمستلزمات اللازمة لاستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة .
٣- توفير الابنية الكافية لاستيعاب اعداد الطلبة.
٤- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في بناء المدارس الاهلية والمعاهد المهنية لتلبية احتياجات السوق المحلية .
٥- تطوير التدريب العملي في التعليم المهني
٦- زيادة الاجهزة والمعدات والتقنيات لترصين المخرجات العلمية .

تحسين كفاءة النظام التعليمي .

- توفير الخدمات والمستلزمات التربوية لخلق بيئة مدرسية جاذبة .
- تعزيز الدور التنموي للتعليم المهني .
- تطور الارشاد التربوي والاجتماعي والرعاية الصحية .
- دعم مشاريع محو الامية .
- تعزيز التماسك والقيم الايجابية في التعليم .

- تطوير الجانب الاكاديمي للجامعات العراقية
- تعزيز الشراكة في القطاع الخاص .
- إعادة اعمار وتأهيل الجامعات في المناطق المحررة .

المرأة

١- تمكين المرأة علمياً ومعرفياً من خلال تفعيل قانون التعليم الالزامي .
٢- تمكين المرأة اقتصادياً وذلك بتحسين مشاركة المرأة في سوق العمل وزيادة فرص التدريب الموجهة للنساء بتطبيق برنامج القروض.

تفعيل قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ بالتركيز على الفصل العاشر في دعم مشاركة المرأة في سوق العمل . خلق فرص عمل مناسبة ومضمونة في القطاع الخاص . زيادة عدد القروض الصغيرة الممنوحة للنساء .

٣- تمكين المرأة صحياً وذلك زيادة عدد مراكز الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة لا سيما بالأرياف .

التنمية الاجتماعية

- خفض نسبة الاشخاص ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص
- تحسين مستوى الخدمات المؤسسية لتمكين الاشخاص ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص .
- زيادة الوعي المجتمعي بتعليم وادماج وتأهيل ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص .
- خفض معدل عمالة الاطفال .
- خفض حالات العنف ضد الاطفال.
- خفض مستويات الإدمان على المخدرات والمسكرات والتدخين
- خفض نسبة الزواج المبكر للإناث
- تأهيل البنى التحتية وادماج الفئات الهشة في المناطق المتضررة من الارهاب .

الشباب

- الالتزام بتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالشباب .
- توفير بيئة ممكنة للشباب وذلك من خلال التمكين الاقتصادي للشباب .
- التمكين الثقافي – الاجتماعي للشباب .
- تمكين الشباب في المناطق المتضررة من الاعمال الارهابية .

***هل هناك أي مسألة أخرى تتعلق بمساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الانسان التي توصون بذكرها في تقرير اللجنة الاستشارية .**

ان مجالات التنمية متعددة تهدف بمجملها تحقيق حقوق الانسان باعتباره هدف التنمية ووسيلتها .تعمل كافة الخطط التنموية والاستراتيجيات القطاعية بكافة مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الى تعزيز مبادئ حقوق الانسان في اهدافها وغاياتها وتوطينها على وفق ما تبنته المواثيق الدولية والاقليمية باعتبار ان الواقع هو جزء من المجتمع الدولي والاقليمي .